

والا لا تنفي قدمها وقد عرفت الآن وجوبه وكذا نجب القدم والبقيا
لسائر الصفات التي تقدم بذاته تعالى اذ لو قبلت العدم كما كنت
حادثا لما عرفت ان القديم لا يقبل العدم وهو تعالى يستحيل ان ينصف
بصفة حادثه والا كانت ذاته قابله لها في الازل لان قبوله لها لو كان
ايضا حادثا للذات لاحتاجت الذات الى قبول اخر لذلك القبول
ويتسلسل واذا لم يكن ان يكون قبوله لتلك الصفة المفروضة الحدوث
كايضا في الازل صح ان ينصف بتلك الصفة الحادثه في الازل اذ لا معنى
للقبول الا ذلك وذلك محال اذ الحادث لا يمكن ان يكون قديما
لان من لازم القدم ان لا يقبل العدم والحادث قد قبل العدم
وانصف بهما فهما متنافيان فخرج بهذا ان كل ما قبلته الذات
العليه من الصفات ^{التي هي} هو ازم واجب لها لا يتصور ان يكون حادثا
وما لم يقبله الذات في الازل فلا تقبله ابدا لما عرفت من استحالة

ان يطرا

ان بطل القبول على الذات بعد ان لم يكن لها وايضا لو نصف تعالى
بصفة حادثه لم يجز ان يعر عنهما او عن ضدتها او مثلا والالجاز
عروفه عن جميع الصفات لان قبوله لها ذاتي لا يختلف وقد عرفت
فيما سبق استحالة عروفه عن العلم والتقدير والارادة والحياة فثبت
ان كل ما يقبله من الصفات لا يعر عنه الا لا تنصاف بضده
او مثله لكن ضد تلك الصفة الحادثه او مثله لا يكون الاحاد فنا
بدليل طريقان عدمه اذ القديم لا ينعدم وما لا يعر عن الحادث
يكون حادثا ضرورة فلزم انه لو نصف تعالى بصفة حادثه لوجب
حدوثه ضرورة وقد عرفت وجوب قدمه جل وعلا وايضا ما هو قول
وعن لا ينصف الا بالكمال اجماعا فيلزم في هذه الصفة الحادثه
التي فرض اتصفاه تعالى بها ان تكون من صفات الكمال وقد عرفت